دمشق تزعم أن تقرير السجن «عار عن الصحة»

بريطانيا تعليقاً على مذبحة صيدنايا: لا مكان للأسد كرئيس

سجن صيدنايا

غارة جوية على إدلب

- «الائتلاف» يطالب بإحالة الملف لـ «الجنائية الدولية»
- مقتل 58 «داعشياً» أثناء اقتحام المدينة الواقعة شمال سوريا
- تركيا: درع الفرات دخلت الباب وتستعد للرقة
- ارتفاع ضحايا غارات جوية في إدلب إلى 37 قتيلاً
- قلق أممي من منع دخول قوافل الإغاثة لمحاصري سوريا

عواصم – «وكالات»: اعتبرت وزارة العدل السورية في بيان الأربعاء، أن ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية حول إعدام السلطات 13 الف معتقل سراً في سجن صيدنايا قرب دمشق خلال 5 سنوات «عار عن الصحة».

وأكدت الوزارة أن «هذا الخبر عار من الصحة جملة وتفصيلا لأن أحكام الإعدام في سوريا لا تصدر إلا بعد محاكمة قضائية تمر في عدة درجات من التقاضي».

ويأتي نفي دمشق بعد ساعات من إصدار منظمة العفو الدولية تقريرا اتهمت فيه السلطات السورية بارتكاب عمليات شنق جماعية سراً وخارج نطاق القضاء طالت 13 الف معتقل في سجن صيدنايا قرب دمشق.

وزعمت الوزارة أن «هذا الخبر ليس القصد منه إلا الإساءة لسمعة سوريا في المحافل الدولية».

واضافت «وزارة العدل تنفي صحة ما ورد وتستنكره أشد الاستنكار لعدم قيامه على أدلة صحيحة وهو مبني على عواطف شخصية تستهدف تحقيق غايات سياسية معروفة».

من جانب آخر وصف وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، تقرير منظمة العفو الدولية، أمنستي، الأخير بشأن إعدامات النظام السوري في سجن صيدنايا بالمثير للاشمئزاز.

وعبر جونسون عن استيائه الشديد من الحقائق، الذي كشفها التقرير عن الجرائم التي يرتكبها نظام الأسد بحق المعتقلين، معتبرا أن مسؤوليته عن العدد الهول من الضحايا تحرمه أي مستقبل محتمل في سوريا.

من جهة اخرى دعا الائتلاف السوري المعارض مساء الثلاثاء مجلس الأمن إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بعد نشر منظمة العفو الدولية تقريرا كشف عن شنق النظام السوري لـ13 الف سجين في سجن صيدنايا خلال السنوات الخمس الماضية.

واعتبر الائتلاف أن وضع حد للإفلات من العقاب، خطوة ضرورية لوقف دوامة العنف في سوريا، مطالبا بتحويل ملف سجن صيدنايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وشدد الائتلاف على ضرورة السماح الفوري بدخول المراقبين الدوليين إلى أماكن الاحتجاز التي يديرها النظام السوري دون أي عوائق، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي.

من جانب اخر قال متحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن مقاتلين سوريين تدعمهم أنقرة أصبحوا داخل مدينة الباب السورية، وسيستعدون لعملية محتملة في الرقة معقل داعش في سوريا.

كما أضاف المتحدث أن التنسيق جار مع روسيا لتجنب مواجهة مع قوات النظام السوري حول الباب.

من جهتها، أعلنت الرئاسة التركية أن أولوية بلادها إقامة منطقة آمنة تمتد من عزاز إلى جرابلس في سوريا، وتابعت أنه من المبكر الحديث عن انتهاء معركة الباب.

وكان رئيس وزراء تركيا بن علي يلدرم قد أعلن صباح الأربعاء أن قوات سورية مدعومة من أنقرة قد سيطرت على الأحياء الخارجية لمدينة الباب الخاضعة لسيطرة داعش في سوريا.

وأضاف في مؤتمر صحفي على الهواء مباشرة بأنقرة «المدينة محاصرة حاليا من كل الجهات، وتمت السيطرة على الأحياء الخارجية للمدينة».

فيما أعلن الجيش التركي عن مقتل 58 عنصراً من تنظيم داعش في عمليات مدينة الباب.

كما أضاف بيان الجيش التركي أن قوات درع الفرات المدعومة من أنقرة تسيطر على تلال مهمة في أنحاء الباب السورية.

وتستمر معركة الباب التي تسعى أطراف النزاع في سوريا إلى السيطرة عليها، وهي الواقعة تحت قبضة تنظيم داعش، حيث تقدمت فصائل قوات درع الفرات مدعومة من القوات التركية نحو تخومها الجنوبية الغربية، واستعادت قريتين استراتيجيتين من التنظيم المتطرف.

ويحقق التقدم النوعي الذي أحرزته قوات درع الفرات لتركيا جزءا من أهدافها في المعركة، والمتمثلة أولا بطرد تنظيم داعش منها، والحيلولة دون إقامة دولة كردية مع سعي القوات الكردية إلى ربط المناطق التي تسيطر عليها ببعضها، ابتداء من منطقة الباب إلى الحسكة مرورا بمنبج.

كما يؤخر التقدم المشترك لقوات درع الفرات مع الأتراك زحف قوات النظام أكثر في الشمال السوري، خاصة وأن النظام سعى منذ أسبوعين إلى اقتحام مدينة الباب عبر تطويقها ومحاصرتها.

فيما تعكس صعوبة المعركة التي بدأت قبل شهور، أهميتها بالنسبة لأطراف النزاع، في حين اعتبر مراقبون أن التقدم الذي حققته القوات التركية جاء في إطار التفاهم الضمني مع روسيا من أجل احتواء الدويلة التي أقامها الأكراد عمليا على الحاصرة الجنوبية لتركيا.

من ناحية أخرى أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بارتفاع عدد ضحايا غارات نفذتها طائرات حربية للائتلاف على مناطق في مدينة إدلب، إلى 37 قتيلاً من بينهم 10 أطفال و11 سيدة.

وأوضح المرصد أن غارات الطائرات، والتي لا يُعلم ما إذا كانت روسية أم تابعة للتحالف الدولي أم مشتركة، استهدفت مبان في محيط الأمن العسكري ومسجد شعيب والملعب البلدي ووادي النسيم ودوار الجرة والضبيط وأمن الدولة.

وأسفر القصف عن التسبب في دمار وأضرار مادية كبيرة في الممتلكات.

من جانب اخر أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن عدم السماح للقوافل الإنسانية بنقل المساعدات إلى المناطق المحاصرة في سوريا.

وأوضحت متحدثة باسم المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا أنه من الضروري السماح بدخول قوافل المساعدات وبدون شروط وبشكل دائم إلى ما يقرب 5 ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، بينهم 600 الف شخص عالقون في مناطق محاصرة.

وبحسب الأمم المتحدة، فإن قافلة إنسانية واحدة فقط تمكنت من نقل مساعدات إلى 40 الف مدني في سوريا في شهر يناير في حين أن أكثر من 900 الف مدني ينتظرون إغاثتهم.

رسالة مسربة من سجن طرة لبديع تصف «الكماليون» بمروجي الفتن

مصر: مقتل 3 تكفيريين شمال سيناء

محمد بديع

من ناحية أخرى أكد المتحدث باسم الجيش المصري، العقيد تامر الرفاعي، أمس الأربعاء، أن 3 من العناصر التكفيرية قتلوا في شمال سيناء.

وأضاف العقيد تامر الرفاعي، في بيان له، أن قوات إنفاذ القانون من الجيش الثاني الميداني تمكنت من قتل 3 تكفيريين بشمال سيناء.

وقال المتحدث العسكري المصري، إن الحملة هي في إطار استمرار جهود القوات المسلحة في مداهمة وتمشيط البؤر الإرهابية وملاحقة العناصر التكفيرية.

وتابع العقيد تامر الرفاعي، أن القوات ضبطت عدة أسلحة ودمرت عربة دفع رباعي ودراجة نارية وحرقت 5 عشش «تستخدمها العناصر التكفيرية للاختباء والتمركز».

وأوضح المتحدث باسم الجيش المصري، أن القوات تقوم بمواصلة تنفيذ مهامها بكل إصرار وعزيمة لاقتلاع جذور الإرهاب والقضاء على العناصر التكفيرية.

من جهة أخرى كشفت مصادر مطلعة على الوضع داخل جماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة، أن مرشد الجماعة الدكتور محمد بديع، أرسل رسالة من داخل محبسه بسجن طرة، للقواعد التنظيمية، يطالبهم فيها بالالتزام بالسمع والطاعة لقيادات جبهة «الحرس القديم».

وأشارت المصادر، إلى أن رسالة بديع لعناصر التنظيم من خلف جدران السجن انتقدت جبهة «الكماليون»، ووصفتهم بأنهم مروجو الفتنة ومثيروها، وأنهم لا يمثلون الجماعة وقياداتها، وأنهم خرجوا عن الصف الإخواني، وساروا خلف أهوائهم بهدف تقسم الجماعة وتفتيتها، وأنه بكونه المرشد لا يعترف بالقرارات التي اتخذتها هذه الجبهة مطلقا.

وأوضحت المصادر أن رسالة محمد بديع من داخل محبسه التي تم تسريبها عن طرق أحد المحامين المنضمين لهيئة الدفاع عنه، طالبت أعضاء الجماعة بالالتزام بتعليمات القائم بأعمال المرشد العام للجماعة، الدكتور محمود عزت، والأمين العام للتنظيم الدولي إبراهيم منير، وعدم الالتفات لكل ما يصدر عن جبهة «الكماليون» ورجالهم، من محاولة تشويه صورة قيادات التنظيم وفضح مساوئهم عبر وسائل الإعلام المتعددة.

وأفادت المصادر أن الرسالة التي وصلت إلى قواعد الإخوان من محمد بديع من داخل سجن طرة، أيدت مختلف القرارات التي اتخذتها جبهة «الحرس القديم»، وصدمت في نفس الوقت قيادات جبهة «الكماليون» التي عولت على تأييد بديع لها، والوقوف معهم في مواجهة محمود عزت ورجاله.

وأكدت المصادر أن قيادات جبهة «الكماليون» حاولت خلال الفترة الماضية الحصول على وثيقة، أو رسالة مكتوبة بخط المرشد من داخل محبسة تؤكد موافقته على مختلف القرارات التي اتخذتها جبهة «الكماليون»، والإطاحة محمود عزت من المشهد نهائيا، بعد تسببه في الفشل الذريع للجماعة، كنوع من توسيع نفوذهم داخل التنظيم، وبسط سيطرتهم واستقطابهم للقواعد الإخوانية في المحافظات والقطاعات المختلفة.

وكانت جبهة «الكماليون» الموالية لمحمد كمال مؤسس اللجان النوعية المسلحة داخل الإخوان قبل تصفيته على يد الأجهزة الأمنية المصرية في اكتوبر الماضي، أعلنت أن مجلس الشوريع العام للجماعة انعقد داخل القاهرة في ديسمبر الماضي، وقام باتخذ عدة قرارات منها، الإطاحة بمختلف القيادات التنظيمية المسيطرة على سلطة الجماعة، المعروفين بـ«الحرس القديم»، أو القيادات التاريخية للتنظيم بقيادة القائم بأعمال المرشد العام الدكتو محمود عزت، وتشكيل مكتب عام للإخوان يدير الجماعة لحين استقرار أوضاع التنظيم داخل وخارج مصر.

شكري يسلم الملك عبدالله الثاني رسالة خطية من الرئيس السيسي

الأردن: مد فترة تصويب أوضاع العمالة المصرية لمدة شهرين

سامح شكري مع ملك الأردن

عمان – القاهرة – «وكالات»: التقى وزير الخارجية المصري، سامح شكري، ملك الأردن عبد الله الثاني، وسلمه رسالة خطية من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تضمنت دعوة لزيارة مصر، وأكدت على تطلع القاهرة لتعزيز العلاقات بين الجانبين، والرغبة في التشاور والتنسيق بشأن القضايا ذات الإهتمام المشترك.

وقال المتحدث باسم الخارجية أحمد أبو زيد إن الوزير شكري أكد خلال لقائه مع ملك الأردن على أن العلاقات المصرية الأردنية ستظل دائما علاقات قوية وذات طبيعة خاصة، لاسيما في ظل ما تحظي به الأردن حكومة وشعبا من تقدير من جانب حكومة وشعب مصر، فضلا عن النقل الإقليمي للدولتين، مشيرا إلى أن الزيارة التي يقوم بها إلى عمان حاليا تعكس تأكيد الإرادة المصرية على الحفاظ على عمق ومستوى التنسيق والتعاون بين البلدين، لاسيما في ظل التحديات الجسام التي تواجه المنطقة العربية.

وأعرب الملك عبد الله الثاني خلال اللقاء عن تقديره الكامل للجهود التي يقوم بها الرئيس عبدالفتاح السيسي لتعزيز التضامن العربي، مشيرا إلى أن استقرار مصر وقوتها تمثل دعما للعالم العربي أجمع، وأن المرحلة القادمة مع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة مهامها ستتطلب المزيد من الجهد من قبل مصر والأردن للتواصل مع الولايات المتحدة في التعبير عن شواغل وتطلعات العالم العربي في الاستقرار والتنمية والرخاء، حيث قام الملك عبد الله بإطلاع الوزير شكري على نتائج زيارته الأخيرة لواشنطن واتصالاته مع الإدارة الأمريكية بمستوي التنسيق والتشاور فيما بينها، والمزيد من التفعيل لدور جامعه الدول العربية، وإعلاء قيمة التضامن العربي، مشددا في هذا الصدد إلى الأهمية التي تكتسبها القمة العربية المقبلة التي ستستضيفها عمان في مارس القادم، على ضوء التطورات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية.

من جهة أخرى التقى وزير الخارجية سامح شكري، رئيس الوزراء الأردني هاني الملقي، حيث أشاد بالعلاقات الوثيقة التي تربط البلدين، مشيرا إلى أنها باتت تمثل نموذجا يحتذى به في العلاقات العربية / العربية، وأكد الجانبان عزم بلديهما على التاسيس لمرحلة جديدة ترتقي بالعلاقات الثنائية لمستويات متقدمة تحقق طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين، في إطار من التفاهم والاحترام والمصالح المشتركة.

وقال المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، إنه تم التطرق خلال اللقاء الى نتائج إجتماعات الدورة السادسة والعشرين للجنة العليا المشتركة بين البلدين والتي إستضافتها القاهرة في أغسطس 2016.

وأشاد الجانبان بانتظام انعقاد اللجنة التي من المزمع أن تستضيف الأردن دورتها السابعة والعشرين في النصف الثاني من العام الجاري، وهو ما أسهم في الدفع بالعلاقات بين البلدين الشقيقين الى آفاق واعدة في مختلف المجالات بما يتسق مع رؤية القيادة السياسية لكلتا الدولتين.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية، أنه تم خلال اللقاء التباحث حول أوضاع العمالة المصرية في الأردن، حيث أشاد رئيس وزراء الأردن بالجالية المصرية في الأردن وبانضباط ومهنية والتزام العمالة المصرية بشكل يجعلها بالفعل نموذجا للعمالة الأجنبية على الأراضي الاردنية.

وأكد الدكتور الملقي أن قرار التصويب (تصحيح الأوضاع) الخاص بالعمالة الأجنبية يصب في صالح العمالة المصرية ويحمي حقوقها، وقد استجاب دولة رئيس الوزراء لطلب وزير الخارجية بمد فترة عملية التصويب، معلنا استعداده لمدها لشهرين لتتمكن العمالة المصرية من استكمال تصحيح أوضاعها واستكمال اجراءاتها، مؤكدا أنه لن يضار أي عامل مصري على أرض الأردن أبدا.

وأضاف المتحدث باسم الخارجية، بأن شقا من المباحثات تطرق إلى الإعداد للقمة العربية القادمة، حيث اتفق الجانبان على أنه من المهم أن تكون قمة غير اعتيادية، وأن تتاح الفرصة للقادة العرب لإجراء حوار معمق وشفاف حول مختلف القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة العربية، بما في ذلك أهمية التركيز على إصلاح آليات العمل العربي المشترك.

وأعرب الوزير شكري عن ثقة مصر في قدرة الأردن تحت قيادة الملك عبد الله الثاني على إدارة أعمال القمة وفترة رئاسة الأردن لها بكفاءة واقتدار نابعين من الخبرة الواسعة والإدراك الشامل لأولويات وتحديات العمل العربي المشترك الذين يتمتع بهما ملك الأردن.